حذر الحكومة من المضي قدماً في تنفيذ مخططها

العازمي: خصخصة التعاونيات مخطط لتنفيع كبار التجار

حذر النائب حمدان العازمي الحكومة من المضي قدما في تنفيذ مخططها لخصخصة الجمعيات التعاونية مؤكدا ان الجمعيات التعاونية كانت ولا تزال مصدر رزق دائم للاهالي المساهمين فيها من خلال الارباح السنوية التي توزع في جميع الجمعيات كما ان العمل التعاوني هو الارض الخصبة التي تنبت العديد من الكفاءات الشبابية والوطنية التي تتدرج لتصل إلى مراكز قيادية في الدولة.

وقال العازمي في تصريح صحفي امس: الحكومة كلما فشلت في ادارة ملف تتجه الى خصخصته وبما ان هذه الحكومة تواصل فشلها واخفاقاتها يوما بعد اخر فيبدو انه مع انتهاء مدتها تكون قد خصخصت نصف قطاعات الدولة متسائلا: وزير الشؤون تقول ان الخصخصة ستقضي على 50 % من الفساد اذا فما هو دورك ودور وزارتك يامعالي الوزيرة.

واضاف العازمي: تجارب الحكومة مع الخصخصة في البلاد جديرة بان تجعلها تحذف هذه الكلمة من قاموسها بدلا من التكابر والعناد على حساب الوطن والمواطنين موضحا: الكثير من مشاريع الخصخصة منذ التحرير إلى الآن فشلت في رفع كفاءة الإنتاج او استقطاب العاملين الكويتيين واحتضانهم او للمساهمة في تعزيز موارد الدولة المالية وخير دليل على ذلك ملف خصخصة محطات الوقود الذي لازالت الدولة تعاني منه حتى الان سواء من اقصاء للمواطنين او فساد مستشري او سرقات للديزل ادت في النهاية الى رفع سعر الديزل على المواطن البسيط.

وتابع العازمي قائلا: الحكومة تثبت يوما بعد اخر انها تعمل فقط لمصلحة كبار التجار على حساب المواطنين وتقدم الدولة على طبق من ذهب الى هؤلاء التجار الذين كانوا ولا زالوا سببا رئيسيا في الفساد المستشري في البلد وفي الغلاء الجنوني الذي يعاني منه المواطنون والمقيمون.

وزاد العازمي: على الحكومة العدول فورا عن هذا التوجه الذي طرح تحت ذريعة واهية هي وجود فساد في إدارة عدد من الجمعيات، خاصة انه من الممكن لو توافرت الإرادة السياسية إصلاح إدراة الجمعيات التي تعاني الفساد الإداري والمالي

وهذا في الاساس دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مستدركا بالقول: ماذا لو تم خصخصة الجمعيات التعاونية ولم يتم القضاء على الفساد فيها وانضمت الى جوار محطات الوقود التي تعاني فشلا ذريعا الان بسبب الخصخصة .. حتما ستكون النتائج كارثية على المجتمع.

■ الجمعيات التعاونية كانت ولا تزال مصدر رزق دائماً للأهالي المساهمين

حمدان العازمي

■ الكثير من مشاريع الخصخصة منذ التحرير إلى الآن فشلت في رفع كفاءة الإنتاج

■ على الحكومة العدول فوراً عن هذا التوجه الذي طرح تحت ذريعة واهية

الطريجي يسأل عن إحالة ملفات 70 شركة

تقدم عضو مجلس الامة النائب عبدالله الطريجي بسؤال لوزير التجارة حول احالة 70 شركة قامت برفع اسعارها دون مبرر جاء نص السؤال كالتالي:

لقد اعلن السيد وزير التجارة والصناعة في مؤتمر صحفي عن إحالة 70 شركة قامت برفع اسعارها دون مبرر لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1/ هل تم إغلاق الشركات تطبيقا لقانون التراخيص التجارية وقانون الشركات وقانون الإشراف على الاتجار وتحديد أسعار بعضها وقانون حماية المستهلك وقانون قمع الغش في التعاملات التجارية؟ إذا كانت الإجابة بالنفي يرجى توضيح السبب.

2/ هل تم مصادرة السلع وعرضها للبيع كما نصت المادة 4 و 14 من قانون رقم 10 لسنه 1979 وتعديلاته بشأن الإشراف على الاتجار والذي استندتم عليه في إعلانكم التحذيري الذي تم نشره بتاريخ2015/1/4 بالصحف اليومية إذا كانت الإجابة بالنفي يرجى توضيح السبب.

3/ هل من ضمن الشركات ال 70 شركات لبيع المواد الإنشائية او الغذائية؟ في حالة الإجابة بنعم يرجى تزويدي بأسماء الشركات ونشاطها وأسماء المخالفين ووقت المخالفة مع تزويدي بصورة عن محاضر المخالفات إن وجدت.

4/ بصفتكم وزيراً للتجارة وعضواً في المجلس الأعلى للتخطيط الذي أوصى برفع دعم الديزل فهل قمتم بعمل دراسة عن آثار رفع دعم الديزل على السوق المحلي والمصانع ووسائل النقل الكبيرة والمحلات التجارية التي تعتمد عليه كالمخابز، مع تزويدي بهذه الدراسة إن وجدت وبيان الجهة التي أعدتها بالوزارة وتاريخ إعدادها.

5/ صدر قانون رقم 117 لسنه 2013 بتعديل قانون الإشراف على الاتجار رقم 10 لسنه 1979 رقم وأوكل لوزير التجارة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون، لذا يرجى توضيح هل صدرت اللائحة التنفيذية مع تزويدي بصورة عنها في حال إصدارها وبيان صحة أن اللائحة التنفيذية عبارة عن قرارات وزارية تنظيمية سابقه نافذة لوزراء سابقين خاصة بالغش التجاري والسلع المدعومة والرقابة على السلع والأسواق تم تجميعها واعتبارها لائحة تنفيذيه تهربا من مسئوليتكم بإعداد لائحة تنفيذيه حقيقية حسب الموعد المحدد بالقانون.

6/ صدر قانون حماية المستهلك رقم 39/ 2014، لذا يرجى توضيح هل صدرت لائحة تنفيذية للقانون أو تم تشكيل لجان أو فرق عمل خاصة بهذا القانون وتنفيذه، وهل صدرت اللجنة الوطنية أو اللجنة الفنية للقانون مع بيان أسمائهم ومسمياتهم الوظيفية وشهاداتهم وخبراتهم بمجال حماية المستهلك وبيان، وهل تضم اللجنة الفنية قانوني بعضويتها؟ مع تزويدي بجميع المستندات أو القرارات الخاصة بهذا القانون ولائحته الفنية.

7/ يرجى تزويدي بإعداد مفتشين وحاملي الضبطية القضائية العاملين في قطاع الرقابة وحماية المستهلك مع توضيح هل سحبت الضبطية القضائية من موظفين خلال عام 2014 وما سبب سحبها منهم وهل طبقت بحقهم عقوبات إدارية أو جنائية كانت سبب في سحب الضبطية منهم مع بيان مدى تأثير عدم منحهم الضبطية على أعداد المفتشين المكلفين بمراقبة الأسواق من الغش التجاري وارتفاع الأسعار مع بيان هل رفع قضيه أي من الموظفين التي سحبت منهم الضبطية القضائية؟

8/ يرجى توضيح هل تم نقل أي من المفتشين أو المفتشات التجاريين العاملين في قطاع الرقابة وحماية المستهلك بسبب تقديمهم شكوى ضد الوكيل المساعد لرقابة وحماية المستهلك، وهل تم نقل أي مفتش أو مفتشه تجاري خارج قطاع الرقابة وحماية المستهلك لخلافات مع الوكيل المساعد المذكور.

عبدالله الطريجي

الكندري كرم مصور إدارة الإعلام

الكندري أثناء تكريم الخالدي

كرم أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري مصور إدارة الإعلام محمود سعيد الخالدي وذلك لجهوده المميزه في مجال التصوير الفوتوغرافي

اعتبر أن تأخر الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية خلق مناخاً محبطاً للمواطن الكويتي

الدويسان: اهمال المجلس الجانب الرقابي انعكس على الأداء الحكومي بالسلبية

■ الكثير من المشاريع التنموية سواء في الحكومات السابقة او الحالية نسمع عنها ولا نلمسها

■ السلطة التشريعية لا تملك أكثر من الوعود باستخدام أدواتها الدستورية والتي اضعفتها التحالفات الباردة

فيصل الدويسان

لاحظ النائب فيصل الدويسان انشغال المجلس الحالي في الجانب التشريعي على حساب الجانب الرقابي وهو لا يقل اهمية ان لم يكن أهم.

موضحا ان ذلك انعكس على الاداء الحكومي بالسلبية حيث امنت الحكومة الرقابة البرلمانية فاكتفت باعلان مشاريعها ضمن الخطة التنموية والوعود البراقة بنسب انجاز مقرونة بجداول زمنية ستؤول في النهاية الى ما آلت اليه سابقاتها في الحكومات والمجالس السابقة لنعود من جديد الى المربع الاول والبدء من الصفر.

وقال الدويسان ان ما تعيشه الحكومة والمجلس من علاقة يبدو ظاهرها فيه الرحمة وباطنها يكتظ بعلامات الاستفهام يتطلب تفاهما نيابيا نيابيا حول كثير من الاولويات التي تتطلبها التنمية المنشودة خاصة البشرية منها. واعتبر الدويسان ان تأخر الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها قد خلق مناخا محبطا للمواطن الكويتي وبالذات الشباب المعقود عليهم بناء كويت المستقبل.

واكد الدويسان ان الكثير من المشاريع التنموية سواء في الحكومات السابقة او الحالية نسمع عنها ولا نلمسها بينما السلطة التشريعية المتحفزة احيانا والمحبطة احيانا اكثر لا تملك اكثر من الوعود باستخدام ادواتها الدستورية والتي اضعفتها التحالفات الباردة بين البعض والحكومة فيما هناك من يلجأ للاستجوابات الشخصية بعيدا عن هموم الوطن والمواطنين

رصد الأنشطة البرلمانية لنواب مجلس الأمة خلال الأسبوع الأول من يناير

«اتجاهات»: استنكار نيابي لغلاء الأسعار ..و تهديد بالاستجواب

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة، تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال الأسبوع الاول من شهر يناير 2015، وتناول فيه كافة التفاعلات النيابية داخل وخارج قبة عبدالله السالم، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها الاستنكار النيابي لغلاء الأسعار، كما تقدم النواب خلال ذات الفترة بـ 19 سؤالا برلمانيا و4 مقترحات بقانون و 5 رغبات مع تهديد وحيد بالاستجواب حول غلاء الاسعار من التميمي لحكومة سمو الشيخ جابر المبارك.

اهتمامات النواب

ورصد مؤشر "اتجاهات" الاهتمامات النيابية والقضايا المثارة من أعضاء مجلس الأمة خلال الأسبوع الاول من العام 2015، حيث اجتاحت موجة من الغضب مجلس الأمة، بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار المواد الغذائية والإنشائية جراء إعلان الحكومة رفع الدعم عن الديزل وتبلورت المواقف النيابية بين الإنكار على حالة التشجيع من التجار وبين الإدانة للأجهزة الحكومية لعدم وضع برنامج خطة استباقية لضبط الأسواق قبل رفع الدعم، كما تطرقت مناقشات النواب لجهود مكافحة الفساد في الهيئات والمجالس والوزارات، ورفع بعض النواب القضايا الخاصة بالعمل والعمال وقضايا أخرى كالإسكان والتعليم والبدون.

غلاء الأسعار:

ويشير "اتجاهات" إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات أظهر تباينا في المواقف حول القضية، فبدوره استنكر مبارك الخرينج قيام بعض الشركات والأشخاص باستغلال قرار زيادة سعر الديزل لرفع اسعار المواد الانشائية ووسائل النقل بصورة مفتعلة وغير مبررة، واستنكر العوضي لجوء بعض الشركات الى رفع اسعار خدماتها على المواطنين بعد قرار زيادة اسعار الديزل دون الرجوع الى وزارة التجارة. وفي ذات الصدد وصف سعدون حماد قرار زيادة اسعار الديزل بانه عشوائي وغير مدروس وخاطئ. ومن جانبه قال الزلزلة "الحكومة تتصرف وكأنها تعيش في جزر الواق واق وليس في الكويت وتطبق قرارات دون دراسات مستفيضة". فيما قدم الأعضاء احمد لاري وسعدون حماد وعادل الجارالله وعدنان عبدالصمد وكامل العوضي اقتراحا بطلب مناقشة قرار الحكومة الذي طبق من بداية العام الجديد 2015 بالغاء الدعم عن الديزل والكيروسين وذلك لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه والاجراءات التي تمت من قبلها.

مكافحة الفساد:

ولفت "اتجاهات" إلى ارتفاع وتيرة طلبات مكافحة اوجه الخلل والفساد خلال الاسبوع الماضي حيث وجه الفضل سؤالا إلى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية حول حقيقية وجود تجاوزات وممارسات خاطئة تسببت في هدر للمال العام قام بها مدير إدارة العمليات بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية. وفي سياق متصل، تقدم النائب ماجد موسى بسؤال الى وزير العدل وزير الدولة للاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع حول المعينين بالهيئة العامة لمكافحة الفساد.

العمل والعمال:

وحسب تقرير "اتجاهات" كشف مقرر اللجنة الصحية العضو سعدون حماد عن طلب وزارة الداخلية تأجيل البت بقانوني العمالة المنزلية حيث ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها اقتراحين بقانون في شأن العمالة المنزلية وانشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية ووجه النائب صالح عاشور سؤالا لوزير الداخلية طلب فيه دور الوزارة في مواجهة تجار الإقامات واجراءاتها في هذا الشأن.

المشكلة الإسكانية:

بدوره كرئيس اللجنة الإسكانية كشف النائب راكان النصف عن طلب المؤسسة العامة للرعاية السكنية من اللجنة مهلة اسبوعين لابداء رأيها في اقتراحين الأول عن إعطاء الحق لمن باع بيته حتى 550 الف دينار بالحصول على قرض من بنك الائتمان، فيما اختص الثاني بتسجيل المنزل في حالة وفاة صاحبه، ومن جانبه تقدم النائب الدكتور عبدالله محمد الطريجي باقتراح إضافة وتعديل بعض المواد من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية لتقوم وزارة المالية بسداد ما لم يتم تسديده من الاقساط المستحقة على البيت الحكومي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو بنك الائتمان الكويتي.

تطوير التعليم:

ناقشت لجنة التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية موضوع الوزن النسبي للدرجات الخاص بتقييم درجات طلبة المرحلة الثانوية في وزارة التربية. وأكد رئيس اللجنة النائب الدكتور عوده الرويعي ان اجتماع اللجنة استكمل مناقشة موضوع الوزن النسبي مع الفريق الوزاري المختص، ومن جانبه وجه النائب حمود الحمدان سؤالا لوزير التربية عن إنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم، حول أسباب ودواعي انشاء المركز الوطني لتطوير التعليم.

المعاقين:

قدم العضو عسكر العنزي اقتراحا بتعديل قانون المعاقين لإقرار حق التقاعد المباشر ومنح الراتب الشامل بنسبة 100% للموظف المعاق ومن يرعى معاقا.

البدون:

تقدم النائب صالح عاشور بسؤال برلماني إلى وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء في عدة محاور، تتعلق بقضية المواطنين من "فئة غير محددي الجنسية"، وتطرقت الأسئلة إلى تجنيس زوجة الكويتي في السنوات الثلاث الأخيرة، وتجنيس أبناء الكويتيات من الأرامل والمطلقات.

الاسئلة النيابية

وأشار التقرير أن اجمالي اسئلة الاسبوع الماضي طبقا لما نشر بالصحف بلغ 19 سؤالا موزعة على 8 قضايا في مقدمتها المال والاستثمار بواقع 7 أسئلةابرزها (دعم المشاريع الصغيرة- السند لتحصيل رسوم مقابل ايداع مصاريف تداول الاجل عند بيع الاسهم- رسوم إدخال الإيداع ومصاريف تداول آجل عند بيع الأسهم للمتداولين) وفي الترتيب الثاني جاءت التجاوزات المالية والادارية بواقع 4 أسئلة اهمها(دور الداخلية في مواجهة تجار الاقامات- تجاوزات وممارسات خاطئة لمدير إدارة العمليات بالكويتية) بينما حلت القضايا التعليمية والاخلاقية الترتيب الثالث بواقع سؤالين لكل منها وجاءت 4 قضايا في الترتيب الاخير بواقع سؤال واحد لكل منها وهي (الصحة - البدون - الشؤون الوظيفية - النفط)

وأشار التقرير الى أن الاسئلة جاءت من خلال 9 نواب في مقدمتهم أحمد لاري بواقع 5 أسئلة وفي الترتيب الثاني جاء 4 نواب وهم (الفضل - الطريجي - التميمي - عاشور) بينما قدم بقية النواب سؤالا واحدا، وأوضح التقرير أن الأسئلة استهدفت 10 وزراء في مقدمتهم عبد المحسن المدعج بواقع 4 أسئلة وفي الترتيب الثاني جاء عيسى الكندري بـ3 أسئلة وفي الترتيب الثالث جاء كل من (هند الصبيح - محمد الخالد - علي العمير) بواقع سؤالين لكل منهم، بينما وجه سؤالا واحدا لكل من الوزراء الباقين.

الرغبات النيابية

أكد "اتجاهات" ان المقترحات برغبة التي تقدم بها النواب خلال الاسبوع الماضي، بلغت (5) مقترحات، جاءت عبر خمسة نواب هم (راكان النصف- عبدالرحمن الجيران- عبدالله العدواني- محمد الرشيدي- محمد طنا) حول 3 قضايا رئيسية هي (بنية تحتية- شؤون ادارية- تخليد ذكرى) حيث اهتم كلا من النصف والجيران بالبنية التحتية، بينما اهتم كلا من (الرشيدي وطنا) بالشؤون الادارية-وجاء في الترتيب الاخير تخليد الذكرى بواقع رغبة واحدة قدمها عبدالله العدواني.